

دور قانون ساربنيز-أوكسلي في رفع كفاءة مهنة المراجع الخارجي



الأستاذ/ أسامه إميل أمير

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

يعد قانون اوكسلي الذي صدر عام ٢٠٠٢ أهم قانون لتنظيم الأعمال في الولايات المتحدة وذلك في ضوء حدوث إخفاقات - الأمريكية منذ صدور قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٣، فهو يحتوي على بنود مهمة لإزالة مخاطر الخارجية وحالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين الممارسين مهنة في مراجعة القوائم المالية لتفي بأغراض استخدامها .

بالالتزام بقانون اوكسلي والتعليمات المتفرعة عنه يعد حجر الزاوية بناء معلومات مالية مفيدة وموثوق بها في شكل بيانات مالية يقابلها ساح ملائم لفائدة المستخدمين الداخليين والخارجيين، وبالتالي سيترك القانون انطبعا ايجابيا على مهنة المراجعة .

سباب تشريع قانون اوكسلي:

- عدم توفر السيولة الكافية لسداد الالتزامات المترتبة على الشركة.
- استخدام مقاييس المحاسبة القديمة التي لم يكن بإمكانها الإفصاح عن عقود أجله أبرمتها الشركة في مجال المشتقات والمستقبلات المتعلقة بصناعة الطاقة.
- عدم الكشف عن بعض الحسابات في القوائم المالية تبين أنها مطلوبات على الشركة .
- اتخاذ تدابير و إجراءات مالية تتسم بأنها معقدة للتهرب من الضرائب والتغطية على المركز المالي للشركة.

كان لانهييار شركة انرون في أواخر عام ٢٠٠١، وما بها من شركات أخرى مثل شركة كومس وشركة بست وتايكو وشركة جلوبال كروسينغ وشركة وورلد م الاثر الكبير والواضح على الاقتصاد الأمريكي في يمتاز بكونه اكبر الأسواق المالية وأكثرها تطورا ظيما في العالم ،

قد أحدثت هذه الانهيارات نتائج سلبية على البيئة حاسبية حيث أنها أثبتت فشل وإخفاق الجهات المراقبة ركات من مراقبي الحسابات ومصارف الاستثمار، كالات التصنيف والمحللين الخ، و تبعها غلق ي اكبر شركات مراجعة الحسابات في العالم وهي كة ارثر اندرسون .

من أهم أسباب انهيار الشركة انرون ما يلي :

- القيام بإنشاء وحدات خاصة لمكافأة المسؤولين التنفيذيين في الشركة، التي تم تأسيسها لأغراض

قيام الشركة بتقديم بيانات مضللة لتحقيق الأرباح

باب المراجعة

كل عضو مبلغ ٣٨٠٦١٩ دولار نقداً أو على شكل أسهم وذلك في عام ٢٠٠١ وهذه المبالغ الطائلة لا شك أنها أثرت بشكل أو بآخر على استقلالية وحياد لجنة المراجعة .

٥. مشكلة التعارض في المصالح بين المساهمين و الإدارة سمح بخصوصية مزدهرة للجهة التي تتحكم في المعلومات وهي الإدارة للانفراد بالمعلومات الصحيحة دون بقية الجهات الأخرى.

٦. أن مجلس الإدارة أمضى خمسة عشر دقيقة فقط لمراجعة بعض الصفقات المشكوك فيها والتي أدت إلى ارتفاع الأرباح ووصولها إلى مبالغ خيالية.

٧. قيام مكتب التدقيق العالمي الكبير آرثر أندرسن ، والذي كان أحد المكاتب الخمسة الكبرى آنذاك، بتقاضي مبلغ ٢٥ مليون دولار كأتعاب لقيامه بمراقبة حسابات شركة انرون عن عام ٢٠٠٠ ، وفي حين أنه تقاضى مبلغ ٢٧ مليون دولار لقيامه بالأعمال الاستشارية لنفس الشركة في نفس العام وهو الأمر الذي يعد دليلاً آخر على أن استقلال مراقب الحسابات وحياده يصبح مهدداً إذا جمع بين هاتين المهمتين.

٨. أن مكتب آرثر أندرسن كان يقوم بالإضافة للمهمتين السابقتين بمهمة المراجعة الداخلية لنفس الشركة وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في حدوث تلك الفضائح المالية ولذلك فإن شركة آرثر أندرسن فشلت في إن تدلي برأي صادق وعادل بسبب الضعف في المعايير الأخلاقية المهنية وهو ما أدى إلى انهيارها وخروجها من ميدان المنافسة.

هائل والسريع في موجودات الشركة حيث لكت أصولاً في ١٥ دولة في مختلف بقاع الأرض، مخالفة بذلك المعايير الأمريكية العامة.

اهتمام المسؤولين الماليين في الشركة في واحدة وهي متطلبات الأسواق المالية وذلك على سعر السهم دون التركيز على نتائج الأخرى .

عوامل التي أدت للسقوط المدوي لهذه الشركات تمثلت بالآتي :

جلس الإدارة أوكل مهمة مراجعة الصفقات تقوم بها الشركة للجنة فرعية داخل الشركة، تقوم اللجنة إلا بعمليات مراجعة خاطفة سريعة الصفقات، كما أن مجلس الإدارة أخفى معلومات في غاية الأهمية كان من الممكن أن تؤدي نتائجها إلى اتخاذ بعض الإجراءات المناسبة .

إدارة الشركة بتضخيم إرباح الشركة إلى مليارات دولار في العام الذي سبق انهيار الشركة، كما أن الرقابة الداخلية في الشركة قد تهاونت من الناحية الأخلاقية والمالية كنتيجة للخداع وتمرر. إضافة إلى أن مكتب آرثر أندرسن كان مكلفاً بمراقبة حسابات الشركة كان يقوم بمراجعة الداخلية أيضاً بالإضافة لكونه يُقدم استشارة هائلة.

حادثة الانهيار تذكيراً هاما لطبيعة العلاقة بين المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة ، يحتاج المراجعون الداخليين كما هو الحال عادة للمراجع الخارجي لرفع تقاريرهم إلى لجنة المراجعة مباشرة بدلاً من رفعها للإدارة

٩. بشأن إحدى الشركات التابعة لشركة انرون والتي

باب المراجعة

انرون إلى إصدار أوامره إلى معاونيه بالتخلص من الأوراق و المراسلات العادية والالكترونية الداخلية والخارجية ذات الصلة بهذه العملية مما يعد تصرفا غير مقبولا.

١٠. بعض من كان يعمل داخل الشركة بما فيهم ثلاثة من أعضاء لجنة المراجعة قد باعوا ١٧,٣ مليون سهم تبلغ قيمتها ١,١ مليار دولار هي التي تم اكتشافها ولا تشتمل على الرواتب والمكافآت الهائلة وبقية الدفعات النقدية التي دفعت لهم أثناء فترة قيادتهم للشركة .

١١. لوحظ أن رئيس مجلس إدارة الشركة أعلن قبل أسابيع قليلة من انهيار الشركة أن وضع الشركة قوي حيث قال " أنا على ثقة في مستقبل الشركة الباهر ونموها المؤكد " ! وهذا يبين تعمد إدارة الشركة إخفاء خسائر الشركة و التزاماتها ومحاولتهم إعطاء صورة خادعة عن حقيقة نتائج الشركة ووضعها المالي

١٢. أن مراجعي مكتب آرثر أندرسن لم يكونوا قادرين على فهم القوائم المالية لمثل ذلك النوع المعقد من الشركات كما أن هؤلاء المراجعين تعاملوا مع شركة انرون منذ أن كانت منتجا وموزعا للغاز واستمروا في مراجعتها حتى بعد أن أصبحت التاجر الرئيسي للسندات المالية والمسئولة عن المضاربات الجديدة في السوق. فضلا عن أن مكتب آرثر أندرسن لم يقيم بتغيير هؤلاء امراجعين رغم التطورات التي حصلت لشركة انرون أو لم يستعين بمدققين آخرين من ذوي الخبرة .

١٣. إن شركاء مكتب آرثر اندرسن وبقية فريق العمل لم يكونوا مدربين على تبني نظرة الشك المهنية

١٤. أن ثلاثة من أعضاء لجنة المراجعة الس في شركة انرون كانوا يملكون حوالي ٠.٠ ألف سهم بقيمة تقارب ٧,٥ مليون دولار، وإذا تساءل البعض " هل أعمى الطمع أعين اللج لئلا تكتشف المخالفات التي كانت موجودة في القوائم المالية ".

١٥. قامت الشركة بإصدار أسهم لإحدى الشركاء مقابل الحصول على سندات مما أدى إلى تضخم الأصول وحقوق المساهمين بنحو ١,٢ مليا دولار دون وجود تدفقات نقدية حقيقية نتيج للمعالجات المحاسبية الخاطئة التي أدت إلى اعتبار بعض المعلومات بنودا خارج القوائم المالية، و اعترفت ادارة الشركة بتضخم الارباح بمبلغ ٥٨٦ مليون دولار وإخفاء ديون بمبلغ ٦,٦ مليار دولار، وبذلك اهتزت صورة الشركة لدى المستثمرين والمحليلين الماليين وبرزت تساؤلات عن حقيقة الشركات التي تتعامل معها انرون وطبيعة تلك المعاملات، وأدى ذلك إلى ظهور المزيد من الخسائر و الالتزامات غير المعلنة ما ساهم في حدوث الانهيار .

١٦. انحراف الكثير من أعضاء مجلس إدارة شركة انرون وإدارتها وأعضاء لجان المراجع والتعويضات والمكافآت وراء مطام شخصية أمر كشفه سير واقع الحال لدى الشركة المذكورة.

الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها قانون اوكسلي

يتضمن قانون اوكسلي جملة من الأهداف الداعية إلى النهوض بالبيئة المحاسبية واكتساب ثقة المستثمرين واسترجاعها ومنها الآتي :

١. الشفافية في تقديم المعلومات المالية و

باب المراجعة

٦. التحقق من استقلالية المراجعين الداخليين ، ووضع نظام للمراجعة الداخلية في الشركة ،ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنها.

٧. تقديم اقتراحات من شأنها تأكيد الاستقلالية للمراجعين الداخليين والرفع من كفاءة ما يقومون به من الأعمال .

٨. اتخاذ التدابير اللازمة في حالة مخالفة إحدى الشركات للأنظمة والقوانين حيث تفرض أشد العقوبات على المديرين والرؤساء وفرض إجراءات صارمة على جميع الخدمات المقدمة من مراقبي الحسابات

وقد جاء ضمن نص قانون اوكسلي جملة من البنود واجبة التطبيق وذلك للوصول للأهداف التي تم ذكرها سابقا، ويحتوي القانون على احد عشر بابا يناقش متطلبات إعداد التقارير المالية.

أولا : تشكيل مجلس الرقابة على الشركات المحاسبية العامة

يشترط بهذا المجلس بأن يكون هيئة غير حكومية ومستقلة، وتتحصر مهمات هذه الهيئة أو المجلس بما يلي :

تنظيم شركات المحاسبة واستعادة ثقة جمهور المستثمرين في تقارير مراقبي الحسابات المستقلين وان يكون تابعا لسلطة لجنة مراقبة عمليات البورصة المتمثلة بالرقابة ،مع إخضاع شركات المحاسبة العامة الأجنبية عند تقديمها تقارير مالية عن الجهات المصدرة للأوراق المالية لإحكام قانون – اوكسلي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وإجبار شركات المحاسبة بالتسجيل لدى المجلس ولمدة أقصاها ١٨٠ يوما لا غير

من إي عبارات أو بيانات غير صحيحة ، تكون ذات أهمية نسبية، والتأكد من أنه لم من هذه القوائم إي بيانات أو معلومات أو من شأنها إن تجعل من هذه القوائم مضللة

من صحة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية شركة ،ومدى فاعليته في الحد من الغش والأخطاء ومنعها واكتشافها وقوعها وقدرتها على القيام بتنفيذ الأنشطة بطريقة تمكن من التحقق من جودة هذه الأنشطة والثبات في تنفيذها .

السياسات المحاسبية التي تتبناها ، وأي تغيير في هذه السياسات



، والأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة سياسات لطبيعة عمل الشركة وأثرها على المالي ونتائج أعمالها .

ف على عمليات التدقيق والبحث عن والأخطاء التي من شأنها أن تحدث

باب المراجعة

ثانيا : استقلالية مراقب الحسابات

تعد استقلالية مراجع الحسابات من أهم معايير قانون – أوكسلي، والقواعد الأخلاقية لمهنة المراجعة، لما لها من أثر على شفافية وصحة التقارير المالية والمعلومات المعلن عنها. وقد تناول القانون مسألة استقلالية مراقب الحسابات، وحدد نطاق الخدمات المقدمة إلى المستفيدين التي تضم في طياتها مراجعة الحسابات والتناوب بين شركاء مراقبة الحسابات، ويحظر على مراقب الحسابات على وجه التحديد القيام بعمليات غير مرتبطة بمراقبة الحسابات مثل مسك السجلات والمراجعة الداخلية للحسابات، أو الخدمات المتصلة بالموارد البشرية والخدمات القانونية وخدمات التأمين. ويحظر على شركة المراجعة إن تقدم خدمات غير خدمات المراجعة المتعارف عليها، باستثناء حالات يتم الموافقة عليها من قبل لجنة المراجعة التابعة للشركة. كما ينبغي على الشركات أن تتناوب في كل خمس سنوات على تغيير شركة المراجعة التابعة لها. ويتم إخضاع مراقب الحسابات لسلطة لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة الشركة وبشكل مباشر، حيث تكون لجنة المراجعة (مسئولة عن اختيار مراقب الحسابات ومسئولة أيضا عن دفع إتعابه ومراقبته)

ثالثا : مسؤوليات الشركات

يتناول الباب الرابع في القانون إلزام لجنة المراجعة والمسئول التنفيذي والمسئول المالي في الشركة بالتصديق على البيانات الدورية والسنوية وسن القواعد السلوكية للمحاسبين. كما أتى في مضمون هذا الباب على إيقاع عقوبات اشد للغش بمختلف جوانبه من إتلاف للسجلات المالية بهدف عرقلة التحقيقات، كما يأخذ بالعقوبات والتجريد من المكافآت بالنسبة للمسؤولين التنفيذيين والمسؤولين الماليين وفي حالة طلب الجهة المصدرة (الشركة) تقديم بياناتها مرة أخرى وذلك لعدم امتثالها لمتطلبات الإفصاح المالي.

رابعا : تعزيز الإفصاح عن البيانات المالية

يتكون الباب الرابع من تسعة أجزاء ، تصف تعزيز شروط الإفصاح عن المعاملات المالية، بما فيها الاحداث التي ينبغي الإفصاح عنها خارج القوائم كإيضاحات متممة لأثر المعاملات المالية في صورة بيانات رقمية تعبر عن المعاملات وهي تحتاج لضوابط داخلية لضمان دقة التقارير المالية، سواء تقارير مراقبي الحسابات في صورة مالية أو غير مالية بالإضافة إلى تقارير عن الرقابة الداخلية.

كما انه يتطلب تقديم التقارير في الوقت المناسب للتغيرات في الوضع المالي لهيكل الملكية وكذلك تعزيز القيود المحددة من قبل لجنة مراقبة عمليات البورصة أو وكلائها من تقارير الشركات

وفي القسم الرابع منه (٤٠٤) والخاص بتقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية من اجل تعزيز دور مراقب الحسابات ولجنة المراجعة في إلقاء الضوء على كفاءة الشركة محل المراجعة وقوتها المالية في السوق للحفاظ

باب المراجعة

مسا : تحليل تعارض المصالح

تكون الباب الخامس من قسم واحد فقط، ويشتمل على إجراءات هادفة إلى المساعدة في استعادة المستثمرين في الأوراق المالية من خلال تقديم تقارير المحللين الماليين. وبالتالي فهي تحدد عد السلوك الإلزامي لمحللي الأوراق المالية، ويتطلب الكشف عن معرفته لإيضاح التعارض المصالح بين الملاك والإدارة .

دسا : موارد اللجنة وسلطتها

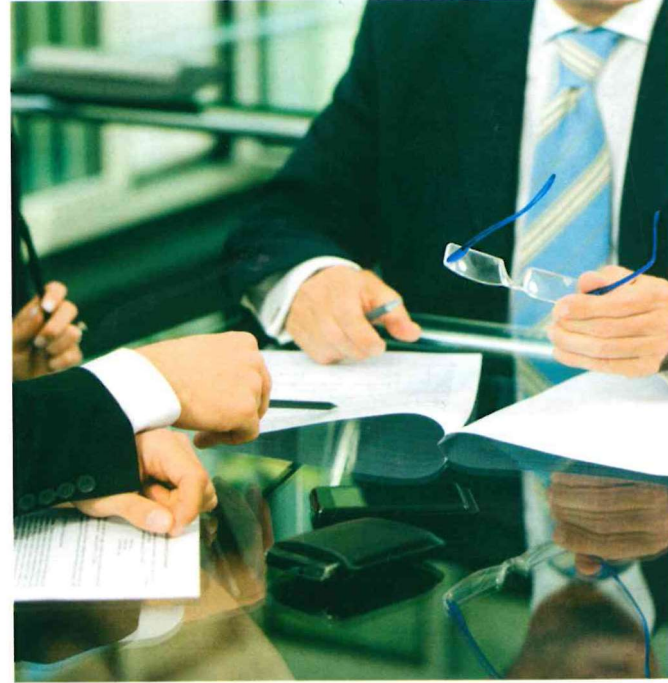
تألف الباب السادس من أربعة أقسام، تحدد الممارسات التي تهدف إلى استعادة ثقة المستثمرين سوق الأوراق المالية في التعامل مع المحللين الماليين . كما يعطي الحق والسلطة للجنة مراقبة عمليات البورصة لفرض الرقابة على الأوراق، ويضع قيودا تحد من ممارسة المهنيين بر صحيحة .

بعا : الدراسات والتقارير

ص الباب السابع على قيام الشركات المحاسبية بتقديم دراسات وتقارير تتضمن عدة أمور لها الآتي :

١. اندماج الشركات المحاسبية الكبرى وأثرها على السلوك الذي قد يتنافى مع المنافسة.
٢. تحديد درجة الصعوبات التي تتعارض مع وكالات تقدير درجة الملائمة الأمر الذي قد ينتج عنه تضارب في المصالح وتعرقل دخول تلك الشركات.
٣. إعداد دراسات وتقارير تندرج فيها أسماء منتهكي قانون الأوراق المالية من محاسبين وشركات المحاسبة والوسطاء والتجار والمحامين والمستشارين في شؤون الاستثمار، ومديري المصارف . الخ
٤. عرض للإجراءات المتخذة من قبل لجنة مراقبة البورصة على درجة التنفيذ ومدى شفافية التقارير المالية .
٥. تقديم دراسات تتضمن في مجملها المصارف الاستثمارية وإيضاح لمراكزها المالية، وذلك تحسبا لعدم قيام المصارف بالتلاعب بإرباحها وإخفاء مركزها المالي الحقيقي كما حدث في حادثة انهيار شركة انرون.

- فرض غرامات شديدة ذات طابع جديد وإحكا بالسجن للتلاعب بالسجلات المالية تقع على المسؤولين التنفيذيين والماليين .
- إن يتم مسك وتدقيق سجلات الحسابات للشركات لمدة لا تقل عن خمس سنوات كأدنى حد.
- توفير الحماية اللازمة للموظفين الذين يبلغون السلطات بوقوع عمليات الغش والتلاعب في التقارير المالية .



تاسعا : المعاقبة على جرائم المسؤولين

يتضمن الباب التاسع والذي يسمى قانون تشديد العقوبات على جرائم المسؤولين نصوص عقوبات شديدة على المسؤولين وذلك بفرض غرامة عليهم قد تصل إلى ٥ ملايين دولار والسجن لمدة ٢٠ سنة وذلك لشهادتهم أو لإفادتهم بمعلومات دورية أو سنوية خاطئة تعد على أنها صحيحة

عاشرا : عوائد الشركات الضريبية

يتكون الباب العاشر من قسم واحد ويختص بإجراءات اعتماد الإقرارات الضريبية من مراقبي الحسابات كما يتضمن الإشارة إلى ضرورة التوقيع من الرئيس التنفيذي للشركة على الإقرار الضريبي .

إحدى عشر : مسؤولية الشركات عن عمليات الغش

يتضمن الباب الحادي عشر والمسمى (قانون مسؤولية الشركات عن الغش على عقوبات أخرى ، أن ثبت العبث بالسجلات المالية أو القيام بعمل آخر لعرقلة إجراء رسمي، وينص أيضا على عقوبات للانتقام من مخابرين ومبلغين غير صادقين في تقاريرهم عن شركاتهم

باب المراجعة

جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة على الاستثمارات الوطنية: تعد التشريعات الواضحة عاملاً مشجعاً لجذب الاستثمارات فغياب الشفافية في التشريعات التي تحكم الاستثمار تعد أحد أهم المشكلات التي تواجه المستثمرين في مختلف الدول.

إنعاش السوق المالي : أن الشفافية في التشريعات المتعلقة بالسوق المالي تعني المصادقية، فهي تساعد توفير البيانات والمعلومات المالية في ترويج الأسهم، وتشجيع المستثمرين على شراء أسهم الشركات، وتحقيق الاستقرار ومنع التقلبات الحادة في الأسواق المالية ويتحقق ذلك في حالة ما إذا استتبعها سياسات إجراءات اقتصادية مناسبة .

هنا تجدر الإشارة إلى إن الشفافية في تقديم المعلومات ما هي إلا نتيجة هامة جاءت مصاحبة لأصاح في القوائم المالية، وترى جمعية المحاسبين الأمريكيين في الإفصاح في التقارير المالية بأنه : توصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين منها، ومن بينها الإفصاح عن عمليات شروع وأوجه نشاطه عند إعداد التقارير المالية بطريقة تفيد متخذي القرارات وتساعدهم في تقييم نشاطه.

جاء تأكيد دور قانون أوكسلي على الشفافية من خلال: تشكيل هيئة أو لجنة للرقابة على المحاسبين القانونيين الأمريكيين الذين يقومون بمراجعة القوائم المالية للشركات العامة

أثر قواعد الاستقلال على المراجعين الحكوميين والمدققين الخارجيين .

ين مكتب المحاسبة الأمريكي قواعد الاستقلالية الخاصة بالمدقق وكيفية إتباعها و الالتزام ليس فقط من قبلهم ولكن من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين.

يبقى السؤال أين نحن في جمهورية مصر العربية من التغير الكبير الذي حدث في العالم الانهيارات التي حدثت منذ عام ٢٠٠٢ ، و متى تصدر التشريعات في بلدنا الحبيب التي أسب مع الفكر الدولي ونحن في عام ٢٠١٦ في هذا الشأن .